الموقف السعودي من خطة السلام الأوروبية (١٩٨٠– ١٩٨١م): "من بيان البندقية إلى مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز"

أ.د. حمادة وهبه مسعد أحمد غنا (*)

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية خلال مطلع الثمانينيات من القرن العشرين حراكًا دبلوماسيًا مكثفًا في إطار البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، في ظل توازنات سياسية معقدة أفرزتها نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣م، واتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م، وتداعيات الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، والحرب العراقية–الإيرانية. وفي هذا السياق، برزت خطة السلام الأوروبية التي أقرها المجلس الأوروبي في مدينة البندقية في يونيو ١٩٨٠م، والمعروفة بـ"بيان البندقية"، بوصفها مبادرة أوروبية تسعى إلى تقديم رؤية مغايرة للمسار الأمريكي التقليدي في عملية السلام، من خلال التأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقد حظيت هذه المبادرة باهتمام خاص من المملكة العربية السعودية، التي كانت آنذاك فاعلًا أساسيًا في النظام العربي، وقوة دبلوماسية إقليمية مؤثرة. وقد تباين الموقف السعودي بين الترحيب الحذر بمضامين بيان البندقية، والنظر إليه كإطار يمكن البناء عليه عربيًا، وبين إدراك حدود قدرته على إحداث تحول حقيقي في مواقف القوى الكبرى. هذا التفاعل السياسي كان له أثر ملموس في بلورة مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز (١٩٨١م) التي عُرفت لاحقًا بـ"مبادرة فاس" بعد طرحها في القمة العربية الاستثنائية بمدينة فاس المغربية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الموقف السعودي من خطة السلام الأوروبية، واستكشاف أبعاد تأثير بيان البندقية على صياغة مبادرة الأمير فهد، مع وضع ذلك في سياق التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية خلال الفترة ١٩٨٠– ١٩٨١م.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: ما الخلفية التاريخية والسياسية التي سبقت صدور بيان البندقية؟، ما الأهداف والمضامين الرئيسة لخطة السلام الأوروبية؟، كيف تعاملت المملكة العربية السعودية دبلوماسيًا وإعلاميًا مع بيان البندقية؟، ما أوجه التشابه والاختلاف بين بيان البندقية ومبادرة الأمير فهد في الأسس والمضامين؟، كيف يمكن تفسير أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الموقف السعودي من الخطة الأوروبية وصياغة المبادرة السعودية؟

إشكالية الدراسة: تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة الموقف السعودي من خطة السلام الأوروبية (بيان البندقية) ١٩٨٠؟، وكيف أسهمت هذه الخطة في تشكيل مضامين مبادرة الأمير فهد للسلام ١٩٨١؟

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع التطورات السياسية والدبلوماسية بين عامي ١٩٨٠–١٩٨١، وربطها بالسياق الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة مضامين بيان البندقية بمبادرة الأمير فهد، بغية الوقوف على أوجه التأثير والتقاطع والاختلاف بينهما. كما تستند الدراسة إلى تحليل الوثائق الرسمية، وبيانات القمم العربية، والتصريحات الصحفية، إلى جانب المراجع الأكاديمية ذات الصلة.

أولًا: بيان مدينة البندقية

بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، شهدت القضية الفلسطينية تحوّلًا استراتيجيًا في موقعها على أجندة التسويات الدولية، إذ جرى تجاوز جوهرها باعتبارها قضية تحرر وطني، وتحويلها إلى ملف ثانوي في إطار ترتيبات إقليمية ذات أولوية مصرية–إسرائيلية. فقد أسهمت هذه الاتفاقيات في إقصاء منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، عن طاولة المفاوضات، وأعادت صياغة العملية السلمية بما يخدم الأطراف الموقّعة دون غيرها، وهو ما انعكس على شكل "فراغ سياسي" فلسطيني، نتيجة تغييب دورهم في صياغة أي ترتيبات للحكم الذاتي أو وضع تصور للتسوية النهائية[١].

(١) مركز الزيتونة للدراسات: تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-٢٠١٢، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١٢، ص. ٤–٥.

هذا التهميش لم يكن مجرد إجراء تقني في إطار المفاوضات، بل حمل أبعادًا سياسية ونفسية واسعة. فقد أدى إلى تراجع الإجماع العربي داخل الجامعة العربية، مع بروز مواقف متباينة بين دول مؤيدة للسلام المنفرد وأخرى متمسكة برفضه. كما تزايد شعور الشارع العربي بأن معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية أُنجزت على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما أضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني في المحافل الدولية(١).

تعود جذور هذا التوجه الأوروبي إلى تصريحات بروكسل عام ١٩٧٨، التي عبّرت – ولو بشكل عام – عن الترحيب بخيار السلام، ودعت إلى «تمكين الشعب الفلسطيني من التعبير عن كيانه الوطني فعليًا»، رغم افتقارها إلى آليات تنفيذية محددة آنذاك (٢). غير أنّ إخفاق اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨–١٩٧٩)م في تقديم معالجة شاملة لحقوق الفلسطينيين، مهّد الطريق أمام صدور «بيان البندقية» الذي تميز بخطابٍ أكثر وضوحًا، متبنّيًا لغة العدالة والشرعية الدولية كمرجعيات أساسية للتسوية(٣) .

في ظل هذه المعطيات، ومع فشل الولايات المتحدة في تقديم تصور شامل يضمن مشاركة الفلسطينيين بفعالية، برزت مبادرات أوروبية تسعى إلى تقديم مقاربة بديلة. وكانت البداية مع إعلان بروكسل عام ١٩٧٨م، حيث رحّبت المجموعة الأوروبية بالخيار السلمي، لكنها اكتفت بدعوة عامة لـ"تمكين الشعب الفلسطيني من التعبير عن كيانه الوطني فعليًا" دون أي التزامات سياسية محددة. هذا الموقف، وإن كان إيجابيًا نسبيًا مقارنة بالموقف الأمريكي المنحاز، ظل في إطاره الرمزي حتى عام ١٩٨٠م(٤) .

(١) الموسوعة الفلسطينية: الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفلسطين، الموسوعة الفلسطينية، رام الله، ٢٠٢٥، ص ١–٢.

(٢) مركز الأبحاث الفلسطيني .السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية: من بروكسل إلى البندقية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨١، ص. ١١٢ .

(3) Smith, Charles. Palestine and the Arab-Israeli Conflict. Boston: Bedford/St. Martin's, 1996, p. 215.

(٤) مركز الزيتونة للدراسات: تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-٢٠١٢، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١٢، ص٣.

انعقد اجتماع رؤساء الدول والحكومات التسع[١] الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بمدينة البندقية في ١٣ يونيو ١٩٨٠، لإصدار ما عُرف لاحقًا باسم «بيان البندقية». وقد مثّل هذا البيان تحولًا نوعيًا في الخطاب الأوروبي الرسمي تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، إذ تبنّى لغة سياسية واضحة تناولت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، إلى جانب تأكيد الالتزام برعاية مصالح السلام الشامل في المنطقة[٢].

أعلنت دول المجموعة الأوروبية التسع، في بيان مشترك صدر في البندقية في ١٣ يونيو ١٩٨٠، عن خطة سلام تسعى إلى تقديم رؤية بديلة لمسار التسوية في الشرق الأوسط بعيدًا عن احتكار الولايات المتحدة للمفاوضات عبر إطار كامب ديفيد. انطلقت المبادرة من إدراك أوروبي لتصاعد التوترات في المنطقة، وضرورة التوصل إلى حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي[٣].

أكد البيان الأوروبي أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا نظرًا لروابطها التاريخية ومصالحها الجغرافية والاقتصادية في الشرق الأوسط، داعيًا إلى تبنّي نهج واقعي وأكثر فاعلية تجاه عملية السلام[٤].

أكد بيان البندقية على الأهمية المحورية للدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، مستندًا إلى «الروابط التاريخية التي تربط أوروبا بالمنطقة، فضلًا عن مصالحها الجغرافية والاقتصادية في الشرق الأوسط» [٥].

---

(١) الدول التسع التي شكّلت المجموعة الأوروبية (European Nine) وأصدرت بيان البندقية في ١٣ يونيو ١٩٨٠ هي الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية آنذاك قبل توسيع الاتحاد الأوروبي، وهي: فرنسا، ألمانيا الغربية (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، إيرلندا، الدنمارك، وقد شكّلت هذه الدول آنذاك نواة المجموعة الاقتصادية الأوروبية(EEC) ، التي سبقت الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية، وتعاونت فيما عُرف بـ"السياسة الأوروبية الموحدة تجاه الشرق الأوسط"، خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، التي رأت فيها أوروبا تجاوزًا لمبدأ الشمول في الحلول الإقليمية .

)[2](European Commission. Venice Declaration on the Middle East. Bulletin of the European Communities, No. 6, June 1980, pp. 3-5.

)[3](New York Times, June 14, 1980, p. A4.

)[4](Council of the European Communities, *Bulletin of the European Communities*, 6/1980, *pp. 8–10*

)[5] (European Commission. Venice Declaration on the Middle East. Bulletin of the European Communities, No. 6, June 1980, p. 4.

وأوضح البيان أن أوروبا لا يمكنها أن تظل بعيدة عن مسار السلام، بل يجب أن تتبنى «نهجًا واقعيًا وأكثر فاعلية» في دعم العملية السلمية على أساس العدالة والشرعية الدولية، بعيدًا عن الاكتفاء بالتأييد اللفظي أو المواقف الرمزية(١).

هذا التوجه الأوروبي الجديد جاء انعكاسًا لتنامي القناعة بضرورة توسيع إطار الوساطة الدولية ليشمل الاتحاد الأوروبي كشريك فاعل، وليس مجرد داعم للسياسات الأمريكية، خاصة في ظل تعثر مسار كامب ديفيد في معالجة جوهر القضية الفلسطينية(٢).

استندت بيان البندقية إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية، لكنها ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ طالبت بضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعترافٍ واضح بـ"الحقوق المشروعة للفلسطينيين"، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مستقبلية، في مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والأمن، مما عنى ضمنيًا المساواة بين الطرفين في الشرعية(٣).

كما دعت الدول الأوروبية إلى إيجاد حل عادل لقضية القدس، ورفضت أي خطوات أحادية الجانب لتغيير وضع المدينة المقدسة، مؤكدة على ضرورة ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات، وهو ما كان يتماشى مع الموقف الأمريكي الرسمي، لكن دون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل(٤).

وفي نقد مباشر للسياسة الإسرائيلية الاستيطانية، أكد البيان أن المستوطنات الإسرائيلية تُشكل عقبة خطيرة أمام عملية السلام، وصرّح البيان بأنها «غير قانونية بموجب القانون الدولي»، وهذا في تعارض مباشر مع الموقف الأمريكي في عهد

---

(1) Smith, Charles. Palestine and the Arab-Israeli Conflict. Boston: Bedford/St. Martin's, 1996, p. 217.

(٢) مركز الأبحاث الفلسطيني: السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية: من بروكسل إلى البندقية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨١، ص. ١١٥ .

(3) Council of the European Communities, Bulletin of the European Communities, 6/1980, p. 9.

(4) Smith, Charles D. Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 7th ed., Bedford/St. Martin's, 2010, p. 395.

ريجان الذي امتنع عن توصيفها بعدم الشرعية، واكتفى باعتبارها عقبة سياسية[١]، وهكذا مثّل موقفً الدول الأوروبية أكثر حزمًا مقارنةً بالموقف الأمريكي آنذاك الذي كان يصف المستوطنات بأنها "لا تُسهم في إحلال السلام" لكنها ليست غير قانونية[٢]

كما شددت المبادرة على ضرورة نبذ استخدام القوة وتهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف، وأكدت على نية الدول الأوروبية في التواصل مع "جميع الأطراف المعنية"، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما شكّل خروجًا واضحًا عن سياسة العزل السياسي التي كانت تتبعها الولايات المتحدة تجاه المنظمة[٣].

مثّل بيان المجلس الأوروبي الصادر في مدينة البندقية الإيطالية مبادرة أوروبية متكاملة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وجّهت فيه دول أعضاء الجماعة الأوروبية انتقادات مخفية لاتفاقيات كامب ديفيد، وقدّمت رؤية سياسية بديلة لحل الصراع العربي الإسرائيلي. حيث جاء في البيان أن «التوترات المتنامية التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط تُشكل خطرًا جسيمًا، وتجعل الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي أكثر ضرورةً وإلحاحًا من أي وقت مضى»، وهي صيغة حملت في طياتها اعتراضًا ضمنيًا على منهج الاتفاقات الثنائية، كما تجسّدت في كامب ديفيد، ودعوة إلى تسوية شاملة متعددة الأطراف[٤].

أعربت الدول الأوروبية التسع عن إدراكها أن «الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط تُلزمها بلعب دورٍ خاص، وتتطلب منها الآن العملَ بطريقةٍ أكثر واقعيةً نحو فرض السلام»، في إشارة إلى رفض الدور الاحتكاري الأمريكي في الوساطة، وسعي أوروبا لإثبات استقلالها

(1) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 4.

(2) Quandt, William B. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*, Brookings Institution Press, 2005, p. 250.

(3) European Council, Venice Declaration, 13 June 1980

(4) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 1.

السياسي ضمن النظام الدولي آنذاك[١]. وفي حين شدد البيان على الالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية، فإن السياق الذي ورد فيه استخدام القرارين يُظهر أن الأوروبيين لم يعدوا اتفاقات كامب ديفيد كافية لتجسيد هذين القرارين، على خلاف ما كانت تروج له إدارتي كارتر وريجان[٢].

وفي تطوّر لافت للنظر، تضمّن البيان إشارة صريحة إلى «حق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الوجود والأمن، وتحقيق العدالة لجميع الشعوب، بما في ذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتُعدّ هذه الصياغة ذات دلالة رمزية واضحة، إذ تنطوي على معادلة بين شرعية وجود إسرائيل والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وهو ما مثّل خروجًا عن الصياغات التقليدية في السياسة الأمريكية التي درجت على الفصل بين مسألة الاعتراف بإسرائيل وبين الإقرار بالحقوق الفلسطينية[٣]

كما دعا البيان إلى تمكين الفلسطينيين من «ممارسة حقهم الكامل في تقرير المصير»، مؤكدًا أن «القضية الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين»، وهو تطور نوعي في الموقف الأوروبي، إذ تجاوز البيان المفردات الغامضة التي استخدمها

(1) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 1.

(2) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 2.

(3) Kurtzer, D., & Lasensky, S. (2008). Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, p. 117, European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p.2, Quandt, W. B. (2005). Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (3rd ed.). Washington, DC: Brookings Institution Press, pp. 285 – 285.

القرار ٢٤٢، وميّز نفسه عن منهج اتفاقيات كامب ديفيد التي تحدثت فقط عن الحكم الذاتي المحدود في الضفة وغزة[١].

وذهب البيان أبعد من ذلك حين أشار صراحة إلى ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية، معتبرًا أنها طرف لا غنى عنه في أي مفاوضات مستقبلية، وهو موقف شكّل صدمة للولايات المتحدة وإسرائيل، إذ كانت واشنطن حينها تشترط اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وقبول القرار ٢٤٢ قبل أي حوار معها[٢].

وفيما يخصّ مدينة القدس، تبنّى الموقف الأوروبي صيغة واضحة ترفض «أي مبادرة أحادية الجانب تهدف إلى تغيير وضع المدينة»، مشدّدًا على أن تحديد وضعها النهائي يجب أن يتم في إطار تسوية شاملة تضمن حرية وصول أتباع جميع الديانات إلى أماكنهم المقدسة ويعكس هذا الموقف توافقًا عامًا مع الموقف الأمريكي الرسمي الذي يدعو إلى الحسم عبر المفاوضات، غير أن الأوروبيين كانوا أكثر صراحة في رفضهم إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما ظهر في بياناتهم اللاحقة التي أكدت ضرورة التمسك بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ و٤٧٨ [٣] .

كما شدد البيان على مبدأ نبذ القوة أو التهديد باستخدامها، بوصفه أساسًا لتهيئة مناخ من الثقة، إلا أن الصياغة الأوروبية لهذا المبدأ لم تربط بين نبذ القوة

([1]) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 3.

([2]) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 3.

([3]) Smith, C. D. (2010). Palestine and the Arab-Israeli Conflict (7th ed.). Boston: Bedford/St. Martin's, pp. 215-216, European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 4, Council of the European Communities. (1980). Venice Declaration on the Middle East. Brussels: CEC., p. 12.

وبين تقديم ضمانات أمنية مقابلة، وهو ما أثار تحفظات أمريكية وإسرائيلية آنذاك[١].

وفي ختام البيان، أكدت الدول التسع أنها ستُجري «الاتصالات اللازمة مع جميع الأطراف المعنية»، ما عُدّ مؤشرًا على استقلال المبادرة الأوروبية، ورغبتها في الانخراط مع أطراف استُبعدت سابقًا من مفاوضات كامب ديفيد، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية[٢].

لم تحظَ مبادرة البندقية الأوروبية بترحيب من الولايات المتحدة أو إسرائيل. فقد نظرت إدارة الرئيس جيمي كارتر، ولاحقًا إدارة رونالد ريجان، إلى البيان الأوروبي بوصفه تحديًا غير مباشر للهيمنة الأمريكية على مسار التسوية، ومحاولة أوروبية للانخراط في مفاوضات الشرق الأوسط دون تنسيق مسبق مع واشنطن. وعلى الرغم من أن البيان استند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ – وهي المرجعيات التي تمسكت بها الولايات المتحدة – فإن سياق استخدام القرارين ضمن البيان كان يحمل مضامين بديلة لعملية كامب ديفيد، ما أثار امتعاض واشنطن[٣].

كما رأت الولايات المتحدة أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية قبل اعترافها الرسمي بإسرائيل يُعد خروجًا عن الخطوط الحمراء التي أرستها السياسة الأمريكية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. ولذلك، كان ردّ واشنطن فاترًا، واكتفت الخارجية الأمريكية بالقول إن المبادرة الأوروبية «لا تخدم جهود السلام الحالية»، في إشارة إلى محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني التي كانت جارية بين مصر وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية[٤].

---

(1) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 5.

(2) European Council. *Venice Declaration on the Middle East Peace Process*, June 13, 1980. Brussels: Council of the European Communities, p. 5.

(3) Quandt, William B. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*. University of California Press, 2005, p. 271.

(4) U.S. Department of State. *Bulletin*, July 1980, pp. 32–34.

أما إسرائيل، فقد ردّت رسميًا برفض صريح للبيان، واعتبره رئيس الوزراء آنذاك مناحيم بيجن تهديدًا للسلام القائم مع مصر، ومحاولة لتدويل القضية الفلسطينية. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية في حينه أي تدخل أوروبي يُخرج المفاوضات من الإطار الثنائي الذي تأسس في كامب ديفيد، معتبرة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية "خطًا أحمر" لا يمكن قبوله[1]، وعبّر وزير الخارجية الإسرائيلي اسحاق شامير عن قلقه من «تحوّل أوروبا إلى وسيط غير محايد»، وهو موقف تكرّر في المراسلات الإسرائيلية مع الدول الأوروبية خلال الأشهر التالية.

وهكذا تعكس مبادرة البندقية الأوروبية تحولاً نوعيًا في المقاربة الغربية لقضية فلسطين، وتؤسس لإدراك أوروبي متقدم نسبيًا مقارنة بالمواقف الأمريكية الرسمية آنذاك، كما أنها تُعد أول وثيقة سياسية أوروبية تُقرّ صراحة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتدعو لإشراك ممثلهم الأهم في العملية التفاوضية، ما جعلها مصدر إلهام لاحق للمبادرات العربية، وفي مقدمتها مبادرة الأمير فهد عام ١٩٨١.

ثانيًا: الموقف السعودي من بيان البندقية

اتسم موقف المملكة العربية السعودية من بيان البندقية الأوروبي ١٩٨٠ بالتأييد العام للمبادئ التي تضمنها، لاسيّما فيما يتعلق منها بضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين في أي تسوية سلمية شاملة. ورأت المملكة أن البيان يعكس تحولًا ملحوظًا في المواقف الأوروبية نحو تبني مقاربة أقرب إلى المواقف العربية، خاصة فيما يتعلق بتقرير المصير ورفض السياسات الاستيطانية الإسرائيلية[2].

وفي تصريحات رسمية وبيانات سياسية أعقبت صدور البيان الأوروبي، أبدت السعودية ترحيبًا حذرًا بالموقف الأوروبي، معتبرة أن اعتراف أوروبا بحقوق

(1) Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. Penguin Books, 2000, p. 395.

(2) Ghabra, Shafeeq. *Saudi Arabia and the Palestine Issue: 1948–1988*. Croom Helm, 1989, pp. 210–211.

الفلسطينيين يمثل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، لكنه لا يُعوّض غياب موقف دولي ملزم لإسرائيل أو الضغط الفعلي لوقف احتلالها للأراضي العربية. وقد رأت الرياض أن البيان الأوروبي لم يرقَ إلى مستوى القرار السياسي الحاسم، بل ظلّ محصورًا في الإطار الدبلوماسي دون أدوات تنفيذ[١] .

وبينما ثمّنت المملكة استناد الأوروبيين إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية، فقد رفضت بشدة أي مبادرة يمكن أن تُفسَّر بأنها بديل عن الإجماع العربي، وأصرت على أن أي خطة سلام يجب أن تتضمن انسحابًا كاملاً من الأراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، بما يتجاوز ما طُرح في اتفاقية كامب ديفيد[٢].

كما شدّدت السعودية على أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ليس خيارًا تفاوضيًا، بل شرط لا غنى عنه لأي تسوية جادة، وهو موقف يضعها في تعارض مباشر مع السياسة الأمريكية في تلك المرحلة، التي كانت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير ما لم تعترف بإسرائيل وتقبل القرار ٢٤٢[٣].

إن التحليل السياسي لهذا الموقف يُظهر أن السعودية تعاملت مع بيان البندقية بمنطق "المكسب الجزئي" الذي يمكن البناء عليه دون أن يحجب الثوابت. فقد رأت في الموقف الأوروبي خطوة متقدمة مقارنة بالموقف الأمريكي المتحيّز لإسرائيل، لكنها لم تغفل عن حقيقة أن البيان ظل محصورًا في الإطار الدبلوماسي، ولم يقترن بأدوات ضغط ملزمة لإسرائيل لوقف احتلالها أو وقف سياساتها الاستيطانية[٤].

---

(1) Kostiner, Joseph. The Making of Saudi Foreign Policy: Oil, Islam and the Palestine Question. Oxford: Sussex Academic Press, 1993, p. 97.

(2) al-Farsy, Fouad. Modernity and Tradition: The Saudi Equation. Kegan Paul International, 1990, pp. 174–175.

(3) Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. University of California Press, 2005, p. 277.

(٤) محمد الشرقاوي: القضية الفلسطينية والسياسة الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص٢٤٧.

وعليه، فإن موقف المملكة يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط رئيسية: الترحيب الحذر بالتحول الأوروبي بوصفه مكسبًا سياسيًا نسبيًا للعرب، والتأكيد على الثوابت: الانسحاب الكامل، القدس، والدولة الفلسطينية، والإصرار على شرعية منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ورفض أي مسار يتجاوزها.

وبذلك، تعاملت الرياض مع بيان البندقية كإطار يمكن أن يُوظّف سياسيًا لإبراز عدالة الموقف العربي، دون أن يُعتبر بديلًا عن الرؤية العربية الجامعة أو عن أدوات الضغط الدولية الضرورية لإلزام إسرائيل بالقرارات الأممية.

الجدير بالذكر أنه يمكن ربط صدور بيان البندقية الأوروبي (يونيو ١٩٨٠م) بالتحسن الملحوظ في مسار العلاقات العربية–الأوروبية خلال السبعينيات، وهو تحسن ارتبط في جانب كبير منه بتداعيات أزمة النفط ١٩٧٣م وانطلاق الحوار العربي–الأوروبي عام ١٩٧٤م. فقد دفعت هذه التطورات العواصم الأوروبية إلى إعادة النظر في مواقفها التقليدية التي كانت تميل إلى الانحياز الكامل للرؤية الأمريكية، والبحث عن مقاربة أكثر توازنًا مع القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[١] .

لقد كان لتحسن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والدول الأوروبية الغربية منذ منتصف السبعينيات أثر مباشر واضح في صدور بيان البندقية (١٩٨٠م). فمع أزمة النفط عام ١٩٧٣م، برزت السعودية بوصفها القوة النفطية الأكبر داخل منظمة أوبك، واستطاعت عبر توظيف سلاح النفط أن تؤكد حضورها كلاعب رئيسي في المعادلات الدولية. وقد أدركت الدول الأوروبية، التي كانت تعتمد على النفط الخليجي بنسبة تفوق ٦٠% من وارداتها، أن استقرار علاقاتها مع الرياض لم يعد خيارًا ثانويًا بل ضرورة استراتيجية[٢] .

في هذا السياق، عملت المملكة على ربط ملف النفط بالقضية الفلسطينية عبر دبلوماسية متعددة المسارات: فمن جهة، أكدت التزامها بتأمين إمدادات الطاقة لأوروبا، ومن جهة أخرى وظفت مكانتها النفطية لتشجيع الأوروبيين على تبني

(١) محمد الشرقاوي: القضية الفلسطينية والسياسة الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٢٤٧.

(٢) غازي القصيبي: المملكة والصراع العربي–الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣،

مقاربة أكثر توازنًا تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. وتشير وثائق الخارجية البريطانية والفرنسية في تلك الفترة إلى أن الاتصالات السعودية–الأوروبية كانت حافلة بالتأكيد على أن أي استقرار حقيقي في المنطقة لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي[١] .

كما عززت الاستثمارات السعودية الضخمة في الأسواق الأوروبية – خاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية– من الحضور السعودي في حسابات العواصم الأوروبية. إذ لم تعد العلاقة مقتصرة على النفط، بل امتدت إلى شراكات مالية وتجارية واستراتيجية جعلت من الرياض شريكًا أساسيًا في صياغة سياسة أوروبية أكثر استقلالية عن الموقف الأمريكي. وقد عبّر دبلوماسيون أوروبيون عن قناعتهم بأن نجاح الحوار الأوروبي–العربي الذي أُطلق منذ ١٩٧٤م مرهون بتبني أوروبا موقفًا أكثر موضوعية من القضية الفلسطينية، وهو ما تكرس في مضمون بيان البندقية[٢] .

وعليه، يمكن القول إن السعودية أسهمت عبر مزيج من الدبلوماسية النفطية والاقتصادية والسياسية في تهيئة المناخ الذي سمح لأوروبا الغربية بالانتقال من المواقف التقليدية التي كانت تكتفي بدعم الموقف الأمريكي–الإسرائيلي إلى صياغة موقف خاص بها. صحيح أن البيان لم يرقَ إلى مستوى الضغط العملي على إسرائيل، لكنه مثّل انعكاسًا مباشرًا للتأثير العربي–السعودي على السياسة الأوروبية، وأظهر أن قوة النفط والتحالفات الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى أوراق ضغط سياسية ملموسة.

وهكذا، يمكن القول إن الموقف السعودي من خطة السلام الأوروبية جاء داعمًا من حيث الجوهر، لكنه مشروطٌ بالإطار العربي الجماعي والشرعية الفلسطينية، ومبني على مبدأ "السلام الشامل لا التجزئة"، والذي ظلّ ركيزة رئيسية في السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية طيلة تلك الحقبة.

---

(١) محمد الشرقاوي: القضية الفلسطينية والسياسة الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٤٢.

(٢) خالد العساف: السياسة الخارجية السعودية في الثمانينيات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، ١٩٩٥، ص ٤٧.

ثالثًا: أثر بيان البندقية على مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز

على الرغم من الرفض الأمريكي والإسرائيلي، لبيان البندقية الصادر عن المجموعة الأوروبية في يونيو ١٩٨٠ فقد شكل محطة مفصلية في التفكير السياسي العربي، وخصوصًا لدى القيادة السعودية. فقد اعتُبر البيان، بما تضمنه من اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ورفض ضم القدس، وتجريم المستوطنات، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي تسوية، أرضية يمكن البناء عليها لإعادة إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال المجتمع الدولي، بعد أن همّشتها اتفاقية كامب ديفيد[١] .

رأت الرياض في هذا الموقف الأوروبي فرصة لتجاوز ما وصفته بـ"الاحتكار الأمريكي" لمسار السلام، خاصة في ظل تآكل الدعم العربي لمسار كامب ديفيد، وتنامي الحاجة لإعادة بناء التوازن الإقليمي بعد الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان[٢]. وقد منح البيان المملكة غطاءً دبلوماسيًا غربيًا غير أمريكي، مكّنها من طرح رؤيتها الخاصة للتسوية السلمية، بالتنسيق غير المعلن مع عدد من العواصم الأوروبية، خصوصًا باريس وبون[٣].

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠، بدأت السعودية في صياغة تصور متكامل لحل الصراع العربي–الإسرائيلي، استوعب أبرز المبادئ الأوروبية وأضاف إليها أبعادًا عربية–إسلامية. وتجلّى ذلك بوضوح في مبادرة الأمير فهد للسلام، التي أعلن عنها في أغسطس ١٩٨١ قبل عرضها رسميًا في قمة فاس ١٩٨١م. فقد دعت المبادرة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وضمان حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين،

([1]) Kerr, Malcolm H., and Augustus Richard Norton (eds.). *The Arab Cold War Revisited*. American University of Beirut Press, 1983, p. 129, European Council. (1980). Venice Declaration on the Middle East. Venice: European Political Cooperation.

([2]) Quandt, William B. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*. University of California Press, 2005, pp. 275–276, Quandt, W. B., Camp David: Peacemaking and Politics. Washington, DC: Brookings Institution, 1986, p. 312.

([3]) Al-Zain, A., Saudi Foreign Policy and the Palestinian Question. Beirut: Center for Research, 1982, p. 219.

وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، كما تضمنت اعترافًا ضمنيًا بإسرائيل مقابل الانسحاب والسلام، وهو تطور نوعي في الخطاب السياسي السعودي آنذاك [١] .

هذا التوجه عكس إدراك القيادة السعودية لأهمية تبني خطاب سلام موازٍ للمسار الأمريكي، يحقق مكاسب سياسية ويعزز الدور السعودي عربيًا وإسلاميًا. كما أظهر كيف لعبت أوروبا الغربية دورًا غير مباشر في صياغة أحد أبرز المشاريع العربية البديلة لمسار كامب ديفيد، من خلال توفير شرعية دولية ومفردات قانونية تتناغم مع قرارات الأمم المتحدة، مما أسهم في حصول المبادرة السعودية على اهتمام دولي واسع، رغم تحفظات الولايات المتحدة وإسرائيل، ورفض بعض الدول العربية لها في قمة فاس الأولى [٢]

الجدير بالذكر أنه في ظل الظروف العربية المتأزمة مطلع ثمانينيات القرن العشرين، ومع تصاعد الضغوط الدولية والإقليمية، برزت الحاجة إلى موقف عربي موحد يعيد طرح القضية الفلسطينية في إطار سلمي مشروع، خصوصًا بعد أن أصبح الخيار العسكري مستبعدًا إثر خروج مصر من معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي باتفاقية كامب ديفيد، وانشغال العراق بالحرب ضد إيران، وتورط سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية[٣]. وفي هذا السياق، سعت المملكة العربية السعودية إلى ملء الفراغ العربي من خلال تقديم رؤية عقلانية للسلام تستند إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات الشرعية الدولية [٤].

([1]) Riedel, B., Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017, p. 145.

([2]) Niblock, T., Saudi Arabia: Power, legitimacy and survival. London: Routledge, 2004, p. 203.

([٣]) صلاح القصاص: مصر والعالم العربي بعد كامب ديفيد، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٣ .

Quandt, W. B., Camp David: Peacemaking and Politics. Washington, DC: Brookings Institution, 1986, p. 310.

([4]) Gause, F. Gregory III, The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press, 2009, p. 94, European Council, Venice Declaration on the Middle East. Venice: European Political Cooperation, 1980.

وقد أسهمت هذه العوامل في بلورة مشروع فهد للسلام، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة وضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة[١]. وجاءت المبادرة أيضًا لمواجهة الخطاب الإسرائيلي الذي كان يروج لصورة الفلسطينيين والعرب كرافضين للسلام، حيث أرادت المملكة إثبات جدية العرب في التوصل إلى تسوية عادلة تحفظ الحقوق الفلسطينية وتضمن الكرامة العربية[٢].

تشير الدراسات إلى أن التحرك السعودي آنذاك لم يكن ارتجاليًا، بل استند إلى رؤية دبلوماسية منظمة تعكس التزام المملكة بمبدأ العدالة الشاملة ورفض فرض حلول أحادية من قبل إسرائيل أو القوى الدولية الكبرى، مما عزز مصداقيتها إقليميًا ودوليًا وجعلها فاعلًا مقبولًا لدى مختلف الأطراف[٣]. كما تُظهر مراجعة تاريخ الملك فهد بن عبد العزيز أن بصماته على السياسة الخارجية السعودية برزت حتى قبل توليه الحكم رسميًا، إذ شكلت مبادرته للسلام تحولًا استراتيجيًا في المقاربة السعودية لقضية فلسطين، من الدعم المالي والدبلوماسي إلى تقديم مبادرات سياسية متكاملة قابلة للتطبيق، ما منحها أهمية خاصة على المستويين العربي والدولي[٤] .

وفي هذا السياق، يمكن الربط بين تصريح الأمير فهد في يونيو ١٩٨٠ ومبادرة البندقية التي أطلقتها المجموعة الأوروبية في الشهر ذاته، إذ أكدت كلتا

---

(١) هيا بنت عبد المحسن البابطين: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود رجل السلام، الدارة، العدد السادس، ١٤٣٦ ه ، ص ٢٦٥ ؛ صلاح القصاص: *مصر والعالم العربي بعد كامب ديفيد*، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٩ .

Al-Zain, A., Saudi Foreign Policy and the Palestinian Question. Beirut: Center for Research, 1982, p. 215.

(٢) صلاح القصاص: مصر والعالم العربي بعد كامب ديفيد، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٣ .

AbuKhalil, A., The battle for Saudi Arabia's foreign policy. Middle East Journal, 47(1), pp. 83–97.

(3) Gause, F. Gregory III. The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press, 2009, p. 94, Niblock, T., Saudi Arabia: Power, legitimacy and survival. London: Routledge, 2004, p. 201.

(4) Riedel, B., Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017, p. 142.

المبادرتين على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية[١]. فقد أوضح الأمير فهد أنه "ليس صاحب الفكرة ولا مخترعها"، مشيرًا إلى أن المقترحات التي طرحها تستند إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويمكن صياغتها في قرار واحد من مجلس الأمن ليكون إطارًا للحل[٢]. كما دعا الولايات المتحدة إلى وقف "دعمها اللامحدود" لإسرائيل والاعتراف بالقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وقد جاء هذا الموقف متزامنًا مع زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الولايات المتحدة، والتي شهدت تأكيد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان على الاستمرار في مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر وإسرائيل، وهو ما عكس حالة من التفاعل السياسي بين المساعي العربية والمواقف الأوروبية في تلك المرحلة [٣].

وخلال أعمال قمة فاس الأولى (نوفمبر ١٩٨١)، برزت ثلاثة أطراف رئيسية رفضت المبادرة: سوريا، العراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان لكل منها دوافعها، فقد رفضت سوريا المبادرة على أساس أنها تُمهّد للاعتراف بإسرائيل دون الحصول على ضمانات أكيدة، معتبرة أن المبادئ الثمانية لا ترتقي إلى مستوى الصمود العربي، وأنها تشرعن لمفاوضات مفروضة ولا تعالج جوهر القضية، خاصة فيما يتعلق بمستقبل القدس وحق العودة[٤]، وانطلق الرفض العراقي من موقف مبدئي معارض لأي تفاوض مع إسرائيل، في سياق سياسي يعبّر عن الصراع الإقليمي بين بغداد والرياض على قيادة النظام العربي. ورأت بغداد في

(1) European Council, Venice Declaration on the Middle East. Venice: European Political Cooperation. 1980

(2) Al-Zain, A., Saudi Foreign Policy and the Palestinian Question. Beirut: Center for Research, 1982.

(3) Quandt W. B., Camp David: Peacemaking and Politics. Washington, DC: Brookings Institution, 1986.

(٤) على الدين هلال: الاستراتيجيات العربية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١١.

المبادرة تراجعًا عن الكفاح المسلح وتفريطًا بالحقوق الوطنية، وهددت بالانسحاب من القمة إن تم اعتمادها[١].

أما منظمة التحرير الفلسطينية: رغم أنها كانت تبحث عن اعتراف دولي وتثبيت لمكانتها كممثل شرعي، إلا أن موقف المنظمة آنذاك اتّسم بالحذر. فقد رأت أن المبادرة، على الرغم من دعمها لحق إقامة الدولة الفلسطينية، تحتوي على غموض مقصود في بعض بنودها، كما أنها طُرحت دون تنسيق مسبق مع القيادة الفلسطينية، وهو ما أثار شكوكًا حول نوايا بعض الأنظمة العربية[٢].

أدى هذا الانقسام إلى فشل قمة فاس الأولى في التوافق على المبادرة، حيث لم تُصدر بيانًا ختاميًا موحدًا، وتم تأجيل البتّ فيها إلى موعد لاحق. وقد عكس هذا الفشل عمق الانقسام العربي في تلك المرحلة، لا فقط حول كيفية التعامل مع إسرائيل، بل حول من له الحق في صياغة التوجهات الاستراتيجية للمنطقة[٣].

أما مصر فقد أبدت ترحيبًا حذرًا بالمبادرة، إذ رأت فيها فرصة لإعادة إدماجها تدريجيًا في النظام العربي، من خلال إظهار تأييدها للمساعي السلمية العربية، خاصة في ظل تقارب المبادئ العامة للمبادرة مع ما نصّت عليه اتفاقية كامب ديفيد من حيث الانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية؛ إلا أن هذا الترحيب لم يكن كافيًا لتغيير المواقف العربية من القاهرة، التي استمرت في مقاطعتها رسميًا حتى منتصف الثمانينيات. فقد حاولت مصر عبر تصريحات وزير خارجيتها حينها، كمال حسن علي، التأكيد على دعمها لأي مبادرة "تعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة"، لكنها تجنبت إثارة حساسيات قد تؤدي إلى فشل إعادة تطبيع العلاقات مع العواصم العربية الكبرى، وعلى رأسها الرياض[٤].

---

(١) صلاح القصاص: *مصر والعالم العربي بعد كامب ديفيد*، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٨ .

(٢) أسعد أبو خليل: الموسوعة السياسية الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٣٤.

(٣) عبد الله الضويحي: السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص. ٢٤٣.

(٤) حسن الهواري: السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك (١٩٨١–١٩٩١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٧٨. هلال، علي الدين. النظام العربي والصراع العربي الإسرائيلي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١٠؛

إلا أن هذا الترحيب المصري، وعلى الرغم من طابعه الإيجابي، لم يُترجم إلى مشاركة رسمية في القمة، وذلك بسبب استمرار قرار المقاطعة العربية لمصر بعد كامب ديفيد. فقد كانت المشاركة المصرية في مؤتمرات القمة لا تزال محل خلاف، وكان يُنظر إلى القاهرة آنذاك باعتبارها خارج الإجماع العربي. ورغم ذلك، حاولت مصر عبر قنوات غير مباشرة أن تُبدي دعماً دبلوماسيًا هادئًا للمبادرة، معتبرة إياها خطوة مهمة نحو استعادة الحد الأدنى من التفاهم العربي حول تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي[١].

تقاطعات مبادرة الأمير فهد مع الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني، حيث تتشابه بنود المبادرة، خصوصًا تلك التي دعت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، مع بعض المبادئ الواردة في اتفاقية كامب ديفيد، لاسيما ما يخص الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة .إلا أن هناك اختلافًا جوهريًا في المنطلقات؛ فبينما انطلقت المبادرة السعودية من منظور عربي جماعي، حاولت كامب ديفيد فرض حل محدود من خلال التفاوض مع إسرائيل، دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر.

وقد سعت مصر إلى التوفيق بين الرؤيتين المصرية والسعودية للسلام، معتبرة أن المبادرة السعودية تعزز المسار السلمي دون أن تنقض اتفاقية السلام؛ إلا أن القوى العربية الرافضة لاتفاق كامب ديفيد، مثل سوريا والعراق، كانت ترى في الموقف المصري محاولة "لشرعنة التطبيع"، وهو ما قاد إلى استمرار رفض قبول مصر شريكًا في المبادرة أو في مداولات قمة فاس الثانية[٢].

دفع الفشل في قمة فاس الأولى المملكة العربية السعودية لاحقًا إلى توسيع دائرة المشاورات، حول مبادرة الملك فهد، وأثمرت هذه الجهود عن تبنّي المبادرة ذاتها بعد عام واحد في قمة فاس الثانية (١٩٨٢)، لتصبح "مشروع السلام العربي" الذي حصل على إجماع عربي رسمي للمرة الأولى.

القصاص، حسين. السياسة السعودية في القضية الفلسطينية، مركز دراسات العالم الإسلامي، جدة، ١٩٩٣، ص ٢٠٤.

(١) فؤاد الزيات: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٨٧.

(٢) مأمون أبو نوار: القرارات العربية المصيرية ١٩٤٥–١٩٩٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٥٥.

وقد جاءت الدعوة إلى قمة فاس الثانية مع اجتياح إسرائيل للبنان في يونيو ١٩٨٢ وما نتج عنه من خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وهي تطورات خلقت واقعًا جديدًا في المنطقة. هذا العدوان الإسرائيلي مثّل تهديدًا مباشرًا لمكانة القضية الفلسطينية وأثار مخاوف من انهيار منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[١]. ومنها استمرار عزل مصر عن النظام العربي، وتزايد الضغوط الأمريكية على بعض الدول العربية للدخول في عملية تفاوضية مباشرة مع إسرائيل[٢].

في المقابل، أدى تصاعد الضغوط الدولية والأمريكية على إسرائيل بعد مجازر صبرا وشاتيلا، إلى فتح نافذة جديدة للحديث عن السلام، وهو ما دفع السعودية، بقيادة الملك فهد، إلى إحياء مبادرته السابقة كحل توافقي عربي يُقدَّم للمجتمع الدولي كموقف رسمي موحد[٣].

وقد أقرت القمة، بموافقة جميع الدول العربية الحاضرة، ما أصبح يُعرف بـ"مشروع السلام العربي"، وهو الصيغة المعدّلة لمبادرة الملك فهد التي كانت قد طُرحت في ١٩٨١. وقد احتوى المشروع نفس النقاط التالية: "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وإزالة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي العربية بعد ١٩٦٧[٤]. وضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة لجميع الديانات. وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض. وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

---

(١) علي الدين هلال: الاستراتيجيات العربية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١١.

(٢) نهى الزيني: الموقف السعودي من القضية الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص. ٤٤.

(٣) عبد الله الضويحي: السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص. ٢٤٥.

(٤) عبد الله الاشعل: المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، الطبعة الأولى، جدة ١٩٨٩، ص٨٢- ٨٣؛ خالد ضيف الله مظهور الشرارى: جهود الملك فهد تجاه القضية الفلسطينية "مبادرة السلام العربية"، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، المجلد ٣٥، عدد٢، ٢٠٢٤، ص٢٤٠.

وضمان أمن جميع دول المنطقة. وضمان تنفيذ هذه المبادئ من قبل مجلس الأمن الدولي[١].

وهكذا بادرت المملكة العربية السعودية، عبر ولي عهدها آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز، بطرح مشروع متكامل للسلام في قمة فاس عام ١٩٨١، تضمّن ثمانية مبادئ تضمن حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، بما في ذلك حقه في العودة وتأسيس دولته المستقلة[٢]. ورغم أن المبادرة لقيت ترحيبًا من بعض الدول العربية ورفضًا من أخرى، فإن القيادة السعودية أكدت أن المشروع إما أن يُقر بالإجماع العربي أو يُسحب بالكامل. وبعد مداولات، تم اعتماد المشروع في قمة فاس الثانية في ٨ سبتمبر ١٩٨٢، وأصبح يُعرف بالمشروع العربي للسلام، وهو ما شكّل تحولًا نوعيًا في السياسة العربية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي[٣].

يُعد هذا المشروع أول إعلان عربي جماعي يتضمن إقرارًا ضمنيًا بحق إسرائيل في الوجود مقابل انسحابها الكامل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما جعله بمثابة نقطة تحول تاريخية في مسار الصراع، وما ميّز قمة فاس الثانية هو التحول في مواقف الدول التي كانت قد رفضت المبادرة في قمة فاس الأولى. فقد وافقت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق، رغم تحفّظاتها السابقة، على المشروع في إطار سعي عربي موحد لمواجهة العدوان الإسرائيلي وتحقيق مكاسب سياسية ودولية[٤].

وقد رُحّب بالمبادرة في بعض الأوساط الأوروبية والدولية، حيث اعتُبرت خطوة إيجابية نحو تسوية سياسية، خصوصًا أنها صدرت عن إجماع عربي

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات. الوثائق العربية حول الصراع العربي الإسرائيلي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص. ١١٦.

Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2005, p. 180.

(٢) عثمان بن ياسين الرواق: جهود خادم الحرمين الشريفين تجاه قضية فلسطين، دار الملك عبد العزيز للنشر، مجلد ٢٧ ، العدد ٤ ، ٢٠٠١ ، ص ، ٨١ ، ٨٢ ، ، ٨٠ ، ٧٩ / ، ٧٨ ، ، ٧٧، ٧٦.

(3) Shlaim, Avi. The Iron Wall: Israel and the Arab World. New York: W. W. Norton & Company, 2000. p. 476

(٤) أسعد أبو خليل: الموسوعة السياسية الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١. ص ١٣٤.

رسمي. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل رفضتا مضمونها، إذ اعتبرت تل أبيب أنها تنطوي على شروط غير مقبولة، لاسيما فيما يتعلق بالقدس وحق العودة، ورغم الرفض الإسرائيلي، فقد لعب المشروع دورًا مهمًا لاحقًا في تشكيل إطار مفاوضات مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وأصبح أحد المرجعيات السياسية الأساسية التي استندت إليها مبادرة السلام العربية[1].

وتكشف تجربة قمة فاس الأولى أن المبادرات السياسية – مهما بلغت واقعيتها – تظل رهينة الظروف الإقليمية المتشابكة، وتوازنات القوى العربية الداخلية. لقد شكّل رفض سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية لمبادرة فهد للسلام مؤشرًا على الشرخ العميق في النظام العربي الرسمي آنذاك، لكن التطورات اللاحقة أثبتت أن الواقعية السياسية، كما جسدتها المبادرة، كانت الخيار الوحيد الممكن لاحقًا، وهو ما تم تبنيه رسميًا في ١٩٨٢ ثم لاحقًا في مبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢م.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن خطة السلام الأوروبية (بيان البندقية) شكّلت محطة مهمة في مسار الجهود الدولية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، إذ طرحت رؤية مغايرة للمسار الأمريكي القائم آنذاك المتمثل في مسار كامب ديفيد، عبر الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العملية التفاوضية، وهو ما انسجم جزئيًا مع المطالب العربية في تلك المرحلة.

وتشير النتائج إلى أن التفاعل السعودي مع الخطة الأوروبية جاء في سياق أوسع من التحولات الإقليمية والدولية، أبرزها تداعيات اتفاقية كامب ديفيد، والحرب العراقية–الإيرانية، وبروز الدور الأوروبي كمحاور سياسي بديل أو موازٍ للولايات المتحدة. كما تبرز الدراسة أن المبادرة السعودية، رغم استلهامها بعض

(1) Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967. Washington D.C.: Brookings Institution, 2005. p. 180.

مضامين بيان البندقية، عكست رؤية السعودية المستقلة القائمة على التوفيق بين الثوابت العربية ومتطلبات التفاوض الدولي.

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن فهم الموقف السعودي من بيان البندقية وأثره على مبادرة الأمير فهد يتيح قراءة أعمق لديناميكيات السياسة الخارجية السعودية في تلك المرحلة، ويبرز أهمية التفاعل العربي–الأوروبي في تشكيل مسارات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

يتضح من خلال تحليل الموقف السعودي من بيان البندقية الأوروبي ١٩٨٠ أن هذا البيان لم يكن مجرد مبادرة أوروبية معزولة، بل جاء نتاجًا لتقاطع جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها تحسن العلاقات العربية–الأوروبية، والدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في توظيف ثقلها السياسي والاقتصادي والنفطي لتعزيز الحضور العربي على الساحة الدولية.

فقد رحبت السعودية بالبيان باعتباره خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، لما تضمّنه من اعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقرار بأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي تسوية مستقبلية. ومع ذلك، فإن الموقف السعودي اتسم بالحذر، حيث شددت الرياض على أن أي سلام عادل لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، والاعتراف بشرعية منظمة التحرير. وهو ما يبرز تمسك المملكة بالثوابت العربية ورفضها لأي صيغة قد تُفسر باعتبارها بديلًا عن الإجماع العربي أو التفافًا على الحقوق الفلسطينية.

كما أظهرت الدراسة أن الموقف السعودي من البيان اتسم بالتوازن بين الترحيب بالمضامين التي تدعم الموقف العربي، والتحفظ على بعض الجوانب التي لم تحقق تطلعات المملكة، لا سيما ما يتعلق بالضمانات العملية لتنفيذ الحلول المقترحة. وقد تبنت الرياض مقاربة براغماتية، استندت إلى توظيف المبادرة الأوروبية كأرضية يمكن البناء عليها عربيًا، مع إدراك محدودية قدرتها على إحداث تحول جوهري في مواقف القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وأثبت التحليل المقارن أن مبادرة الأمير فهد للسلام ١٩٨١م استوعبت بعض العناصر التي وردت في بيان البندقية، مثل التأكيد على الانسحاب من

الأراضي المحتلة وحق تقرير المصير للفلسطينيين، لكنها في الوقت ذاته أضافت أبعادًا عربية واضحة، تمثلت في الدعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وهذا يؤكد أن بيان البندقية أسهم في بلورة المبادرة السعودية من خلال توفير إطار دولي داعم، وإن ظل تأثيره جزئيًا ومحدودًا أمام ثقل العوامل الإقليمية والعربية.

من خلال هذه الدراسة، يمكن استخلاص أهم النتائج:

- الأهمية التاريخية للبيان الأوروبي : كشف بيان البندقية عن بداية توجه أوروبي مستقل نسبيًا عن الولايات المتحدة، مع اعتراف واضح بحقوق الشعب الفلسطيني.

- أثر العلاقات السعودية–الأوروبية: أسهم تحسن العلاقات بين السعودية وأوروبا –خاصة بعد أزمة النفط ١٩٧٣– في تهيئة المناخ لصدور بيان البندقية، إذ أدركت أوروبا أهمية تبني مقاربة أكثر توازنًا تجاه القضايا العربية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، كما يعكس تنامي قناعة أوروبية بعدالة المطالب العربية، الأمر الذي مهّد لتقاطع أكبر بين المواقف السعودية والأوروبية

- إعادة تشكيل الوعي الأوروبي: لعبت الدبلوماسية السعودية والعربية دورًا بارزًا في إقناع أوروبا بأن العرب يسعون إلى حل سلمي عادل، وهو ما ساعد على انتقال الموقف الأوروبي من الحياد السلبي إلى الاعتراف بجوهر المطالب الفلسطينية.

- البعد السياسي للموقف السعودي: الترحيب الحذر رحبت المملكة بالمضامين الإيجابية للبيان، لكنها تمسكت بالثوابت العربية، خاصة الانسحاب الكامل من أراضي ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، ما جعل البيان يُستثمر كأداة سياسية دون أن يُعتبر بديلًا عن الشرعية العربية الجامعة.

- رفض أي بدائل عن الإجماع العربي :شددت السعودية على أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية شرط أساسي، ورفضت أي صيغة يمكن أن تُفهم كبديل عن القرارات العربية الجماعية.

- التعارض مع السياسة الأمريكية: أظهر الموقف السعودي اختلافًا واضحًا مع السياسة الأمريكية التي كانت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما عزز صورة الرياض كداعم رئيسي للشرعية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- محدودية البيان: رغم أهميته الرمزية والسياسية، ظل البيان محصورًا في الإطار الدبلوماسي دون آليات تنفيذية قادرة على الضغط على إسرائيل، ما جعل أثره السياسي يتراجع لاحقًا أمام استمرار الانحياز الأمريكي والدعم الغربي لإسرائيل.

- التوازن بين المثالية والبراغماتية : تعاملت السعودية مع البيان باعتباره أرضية يمكن البناء عليها، مع إدراك محدودية تأثيره الفعلي في ظل غياب آليات إلزامية.

- أثر البيان على مبادرة فهد ١٩٨١م : استوعبت المبادرة السعودية بعض عناصر بيان البندقية (الانسحاب، تقرير المصير)، وأضافت إليها أبعادًا عربية صريحة مثل الدعوة إلى مؤتمر دولي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبذلك، يمكن القول إن الموقف السعودي من بيان البندقية مثّل نموذجًا لسياسة تقوم على التفاعل الإيجابي الحذر مع أي تحولات دولية، مع الحفاظ على ثوابت الموقف العربي في القضية الفلسطينية. كما أن أثر العلاقات السعودية–الأوروبية على صدور البيان عكس بجلاء كيف استطاعت المملكة توظيف مكانتها النفطية والاقتصادية لتعزيز الموقف العربي على الساحة الدولية، وإن كان البيان لم يترجم عمليًا إلى ضغوط ملموسة على إسرائيل.